خلاصة الأدلة من كتاب "نهج البلاغة"

على نقض أقوال الشيعة في الإمامة

في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٩ ميلادية، ١٤٣٠ هجرية، قدمت عدة حلقات حوارية عن قصة عام الجماعة، عام الصلح بين الحسن ابن علي ومعاوية بن أبي سفيان، وروى القصة بالتفصيل ضيف الحلقات الكاتب السعودي الدكتور عبد الرحمن الفريح التميمي.

في الحلقة الخامسة، وضمن فقرة اتصالات المشاهدين وتعليقاتهم، قرأت على متصل شيعي كريم من الكويت سمى نفسه "أبا محمد" القول المشهور للإمام علي ﷺ الوارد في نهج البلاغة: "إِنَّهُ بَايَعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ، وَلاَ لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ، وَإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وَسَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذلِكَ لِلَّهِ رِضىً، فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ بِطَعْنٍ أَوْ بِدْعَةٍ رَدُّوهُ إِلَى مَا خَرَجَ مِنْهُ، فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلاَّهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى".

طلبت من أبي محمد التعليق على هذا النص، فهاجمني بشدة، واتهمني بالكذب والتدليس ونسبة هذا الكلام لسيدنا علي ﷺ زورا

وبهتانا. ورغم أنني فتحت جهاز الحاسوب، وأريته النص منسوبا لسيدنا علي، في "نهج البلاغة"، إلا أنه عاند ولم يصدق.

وتكرر هذا الموقف في ندوة حوارية أخرى مع متصل شيعي كريم من العراق، قال لي إن مثل هذ القول لا يمكن أن يصدر عن سيدنا علي رضي الله عنه لأنه مخالف للمذهب الشيعي الإثني عشري.

والحقيقة أن هذين الفاضلين لهما الحق من جهة أن كلام الإمام علي رضي الله عنه في هذا النص ينسف مذهب الإمامية الإثني عشرية من الأساس، ويلغي القول ببيعة الغدير والإمامة الإلاهية ووراثة الأئمة في تسعة من أحفاد الحسين رضي الله عنه. لكنهما مخطئان قطعا في إنكار وجود النص في كتاب "نهج البلاغة" لأن هذا الأمر حقيقة علمية ثابتة لا خلاف حولها، والكتاب موجود ومتداول بين الناس، وعلماء الشيعة يقرون بوجود النص ولا ينكرونه.

الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين

أيضا لم يكن يعرف نظريات الإمامية الإثني عشرية

وما أدري ماذا سيكون موقف أخي الكريم من الكويت أبي محمد إذا عرف أن حفيد الإمام الحسين رضي الله عنه، الإمام الجليل زيدا بن علي زين العابدين، الذي ينتسب إليه المذهب الزيدي، لم يكن يعرف ما يقول به علماء الشيعة الإمامية الإثني عشرية. يؤكد ذلك الحوار المشهور الذي جرى بين الإمام زيد ورجل يسمى مؤمن الطاق، وهو من القائلين بالإمامة، ومن المشهورين الموثوقين عند الإثني عشرية.

وردت الرواية في كتاب "أصول الكافي" للكليني بهذا النص:

"حدّثنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان ، قال: أخبرني الأحول أن زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام بعث إليه وهو مستخف ، قال: فأتيته فقال لي: يا أبا جعفر ما تقول إن طرقك طارق منا أتخرج معه؟

قال : فقلت له : إن كان أباك أو أخاك خرجت معه.

قال: فقال لي: فأنا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم فاخرج معي.

قال: قلت لا، ما أفعل جعلت فداك.

قال: فقال لي : أترغب بنفسك عني؟

قال: قلت له: إنما هي نفس واحدة فإن كان لله في الأرض حجة فالمتخلف عنك ناج والخارج معك هالك، وإن لا تكن لله حجة في الأرض فالمتخلف عنك والخارج معك سواء.

قال: فقال لي: يا أبا جعفر كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة ويبرد لي اللقمة الحارة حتى تبرد شفقة علي ولم يشفق علي من حر النار ، إذاً أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟

فقلت له: جعلت فداك، من شفقته عليك من حر النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، واخبرني أنا فإن قبلت نجوت وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار.

ثم قلت له: جعلت فداك أنتم أفضل أم الأنبياء ؟ قال : بل الأنبياء. قلت: يقول : يعقوب ليوسف "يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك

فيكيدوا لك كيدا"، لم لم يخبرهم حتى كانوا لا يكيدونه ولكن كتمهم ذلك، فكذلك أبوك كتمك لأنه خاف عليك.

قال: فقال: أما والله لئن قلت ذلك لقد حدثني صاحبك بالمدينة أني أقتل وأصلب بالكناسة، وأن عنده لصحيفة فيها قتلي وصلبي. فحججت فحدثت أبا عبدالله عليه السلام بمقالة زيد وما قلت له، فقال لي: أَخَذتَهُ من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ومن فوق رأسه ومن تحت قدميه ولم تترك له مسلكا يسلكه" .

ووردت الرواية في كتاب "بحار الأنوار" أيضا:

قيل لمؤمن الطاق: ما الذي جرى بينك وبين زيد بن علي في محضر أبي عبد الله (أبو عبد الله هو جعفر الصادق) عليه السلام؟

قال: قال زيد بن علي: يا محمد بن علي بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماما مفترض الطاعة؟

قال: قلت: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم.

فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها بيده ثم يلقمنيها، أفترى أنه كان يشفق علي من حر اللقمة، ولا يشفق علي من حر النار؟

قال: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، ولا يكون له فيك الشفاعة، ولا فيك المشيئة.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: أخذته من بين يديه، ومن خلفه، فما تركت له مخرجا" .

هذه الرواية تدل على أن الإمام زيدا لم يسمع بإمامة أبيه علي زين العابدين، ولا بإمامة أخيه محمد، فضلا عن إمامة جعفر ابن أخيه. أنكرها واستدل بمحبة والده له وشفقته عليه، وتعجب كيف يخفي عليه أمرا عظيما يؤدي إنكاره لدخول النار؟

إنه لأمر مستحيل في تصور الإمام زيد الذي يعرف أخلاق والده جيدا. أما جواب مؤمن الطاق فمسيء بحق الإمام علي زين العابدين وبحق الإمام زيد: قال: "جعلت فداك، من شفقته عليك من حر النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا فإن قبلت نجوت وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار"!!

هذا كلام مسيء بحق الإمام علي زين العابدين، إذ ينسب له أنه لا يبالي دخول مؤمن الطاق إلى النار!! ومسيء للإمام زيد إذ يتهمه بحب النفس والسلطة إلى الدرجة التي تجعل أباه يعتقد سلفا أنه إن علم بولاية أخيه محمد فسيرفضها ويردها.

والعبرة هنا واضحة لجميع المسلمين: أيعقل أن يكون علماء الشيعة الإمامية الإثني عشرية أدرى بأمر الإمامة من حفيد الحسين بن علي رضي الله عنهم جميعا؟

تأويل غير مقبول لقول الإمام علي في الشورى

أعود لنص الإمام علي ﷺ: "إِنَّهُ بَايَعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ، وَلاَ لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ، وَإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وَسَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذلِكَ لِلَّهِ رِضىً، فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ

بِطَعْنٍ أَوْبِدْعَةٍ رَدُّوهُ إِلَى مَاخَرَجَ مِنْهُ، فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلاَّهُ اللّه مَا تَوَلَّى".

حاول عدد من دعاة مذهب الإمامية الإثني عشرية تأويل هذا النص بغير ما فهمه أبو محمد في الكويت وكثير من عامة المسلمين الشيعة مثله فلم يفلحوا. قالوا إن سيدنا عليا ﷺ أراد محاججة معاوية بما يؤمن به، فظهر هذا التأويل منهم باطلا لا يستقيم.

علي ﷺ أفصح من علماء الشيعة جميعا وأعلم بقواعد اللغة العربية منهم، ولو كان يريد المجادلة بأمور افتراضية لأوضح ذلك وبينه من دون غموض أو تعقيد. أما النص المنسوب له فواضح تماما ولا يمكن تأويل أو حرفه عن معناه، وهو يقرر فيه ﷺ نظرية الحكم في الإسلام، المبنية على الشورى ووجوب طاعة الحاكم بعد اختياره لهذا المنصب عبر الشورى وليس عبر الوصية الإلاهية كما يقول الشيعة الإمامية.

من هنا نفهم أسباب عدم تصديق أبي محمد الكويتي لهذا النص، والأخ العراقي الكريم، وكثيرين آخرين من عموم المسلمين الشيعة الذين لا يعودون إلى المصادر الأصلية، ولا يطلعون على الأدلة الأصلية من مصادرها، ولا يسمعون هذه الأقوال في خطب علماء الشيعة المشهورين. إنهم يسمعونها أول مرة، فتصدمهم، لأنهم يفهمون بالفطرة معناها الواضح السليم، لذلك لا يتحايلون لتأويلها كما يفعل بعض العلماء الشيعة، وإنما يردونها جملة وينفون وجودها أصلا.

وهذه هي الخلاصة الأساسية التي يصل إليها كل عاقل منصف متجرد للحق ينظر في كتاب "نهج البلاغة". نعم، سيجد فيه بعض

النصوص التي يمكن تأويلها على أن عليا ﷺ رغب في الخلافة بعد وفاة النبي ﷺ، ورأى في قرابته من رسول الله ﷺ منقبة ينفرد بها من دون الناس، تؤهله للقيادة والزعامة. وإن صح هذا فليس عيبا، فإن أبا الحسن والحسين كان جديرا بالخلافة والإمامة والزعامة دون شك.

ثم إن بعض زعماء الأنصار طلبوا الخلافة، وفاوضوا عليها وعلى الوزارة في سقيفة بني ساعدة، ولم يكن ذلك منقصة في حقهم لأنهم رأوا في ذلك مصلحة الإسلام والمسلمين.

وأذكر هنا أيضا بما ثبت في صحيح البخاري عن عبد الله بن عباس أن والده اقترح على عليّ مخاطبة النبي ﷺ في أمر الحكم من بعده، إلا أن عليا أبي، رضي الله عنهم جميعا.

مقابل تلك النصوص القليلة التي يفهم منها رغبة سيدنا علي في الخلافة، توجد نصوص أخرى كثيرة في "نهج البلاغة" ينحاز فيها سيدنا علي ﷺ انحيازا كاملا لا شبهة فيه لنظرية الشورى في الإسلام، كما في النص الذي أوردته في بداية هذا الفصل، والنصوص المشابهة التي عرضتها في الفصلين السابقين.

وتوجد نصوص واضحة تدل على زهد سيدنا علي ﷺ في الخلافة، وهو زهد لا يستقيم لو كان يعرف أنه مكلف بالإمامة من الله عز وجل.

وقد عرضت في الفصلين السابقين نصوصا أخرى واضحة في نهج البلاغة تبين حرص الإمام علي ﷺ على الوحدة الإسلامية، وعلاقته الطيبة بمن سبقه من الخلفاء الراشدين، وعدم علمه بالإمامة الإلهية والعصمة التي ينسبهما إليه علماء الشيعة الإمامية الإثني عشرية.

إنها نصوص إضافية تبين أن نهج سيدنا علي ﷺ مخالف بشكل واضح وصريح لنهج علماء الشيعة الإمامية الإثني عشرية. هو في طريق وهم في طريق آخر.

وأختم هذا الفصل بالإجابة عن السؤال الذي طرحته في الفصل الرابع والثلاثين حول التناقض الظاهر في عدد من نصوص "نهج البلاغة". قلت في ذلك الفصل مفسرا أسباب هذا التناقض:

١ ـ إما أن الكتاب كله موضوع ومنحول ومنسوب زورا وباطلا لسيدنا علي رضي الله عنه.

٢ ـ أو أن النصوص التي تتضمن بيان سيدنا علي ﷺ لفضله ومكانته وشكواه من صرف الخلافة عنه موضوعة ومنحولة ومنسوبة له زورا وباطلا.

٣ ـ أو أن النصوص التي يتحدث فيها عن عدم رغبته في الخلافة، ويشهد فيها للخلفاء الراشدين الذين سبقوه بعمل الحق وصحة بيعتهم، ويثني فيها على الصحابة، وينقض فيها نظرية العصمة، موضوعة ومنحولة ومنسوبة له زورا وباطلا.

وقلت بعد طرح هذه الأسئلة: إنه في كل الأحوال، فإن هذه التناقضات تضعف حجية كتاب "نهج البلاغة" في الميزان، فينطبق عليه قول أهل المنطق: إن ما دخل إليه الشك والاحتمال بطل به الاستدلال.

وأضيف في تعليق ختامي: إن منهج هذا الكتاب في الحوار مع الإخوة الأعزاء علماء الشيعة الإمامية، يجعلني أميل إلى مناقشة ما يعتمدونه هم من مصادر وما يقولون بصحتها. وبما أنهم يعتمدون كتاب "نهج

البلاغة" ويرونه صحيحا في نسبته للإمام علي ﷺ، فقد جاريتهم في دعواهم، ونظرت في الكتاب بتفصيل، وعرضت النصوص الواردة فيه حول الإمامة، وناقشتها، وبينت بالدليل وجود نصوص واضحة لا لبس فيها ولا شبهة تنقض نظرية الإمامة كما يقول بها علماء الشيعة الإثني عشرية.

لذلك سواء كان الكتاب منحولا ومزورا ومنسوبا بالباطل إلى سيدنا علي ﷺ كما يقول عدد من علماء أهل السنة، أو كان بالفعل كتابا يجمع خطب الإمام علي وكتبه وحكمه، فإن الأدلة في متنه كثيرة على نقض أو عدم صحة ما قال بها علماء الشيعة الإثني عشرية عن بيعة الغدير، وعن الوصية الإلهية التي تقضي بوراثة علي ﷺ للخلافة بعد النبي ﷺ، ووراثة تسعة من ذرية الحسين للإمامة بعده ﷺ، وعن عصمة هؤلاء الأئمة ومواهبهم الخارقة، وعن اختفاء الأخير منهم وبقائه حيا مختفيا عن الناس منذ أكثر من ألف عام.

هذه الأقوال كلها لا توجد في كتاب "نهج البلاغة" سواء كان بالفعل كتابا للإمام علي ﷺ أم لم يكن من تأليفه.